لماذا تصاعد الخلاف بين الادارة الأمريكية والمعارضة القبطية المصرية؟

د. محرز الحسيني*

■ انعقد في فندق (هوليداي ان) في مدينة نيوارك بولاية نيوجيرسي مؤتمرا تحت اسم (الحريات الدينية للأقليات المسيحية في الشرق الاوسط) وانتهي بالاعلان عن مجموعة من التوصيات والقرارات التي في مجملها تعكس مشاعر غضب واحباط القيادات القبطية المصرية ضد الادارة الأمريكية بشكل خاص والحكومة المصرية بشكل عام. وقد شارك في تنظيم هذا المؤتمر كل من «الاتحاد المسيحي العالمي» الذي يرأسه السيد الدكتور منير داود ومنظمة «الأقباط متحدون» التي يراسها السيد الاستاذ عدلي ابادير بالتعاون مع السيد كميل حليم وهو ناشط مصري قبطي يعيش في الولايات المتحدة. وهم يمثلون نخبة من المعارضة القبطية في المهجر الأمريكي التي لا يستطيع احد ان يشكك في وطنيتهم وولائهم وانتمائهم لمصر وحرصهم على وحدتها الوطنية، وذلك بعد استبعاد بعض التصريحات الانفعالية التي تصدر من حين لآخر وتعبر عن الشعور بالظلم والاحباط نتيجة بعض الأوضاع التى فرضت على الاخوة الأقباط في مصر ولا يستطيع اى مراقب محايد ان يتجاهلها أو يقلل من شأنها. وعلى الرغم من أن هذا المؤتمر يمثل حلقة في سلسلة من المؤتمرات نظم اولها في مدينة زيورخ في تشرين الثاني (نوفمبر) 2004 والثاني بواشنطن في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005 ثم مرة اخرى في زيورخ في آذار (مارس) 2006 من اجل تسليط الأضواء على أحوال الأقباط في مصر، الا ان نتائج هذا المؤتمر الأخير تعكس دلالات جديدة ربما سوف تترك آثارها على حركة المعارضة القبطية في الخارج، خاصة في الولايات المتحدة. لقد كان من المفترض ان يعقد هذا المؤتمر يوم 19 حزيران (يونيو) بقاعة «همرشيلد» بمقر الأمم المتحدة ولكن عدم استجابة الادارة الأمريكية لهذا الطلب ادت الى فشل انعقاده بمقر هيئة الأمم وذلك بكونها دولة دائمة العضوية بمجلس الأمن وقبولها يعتبر شرطا ضروريا لعقده وذلك وفقا للأنظمة المتبعة والمعمول بها في الأمم المتحدة. وقد اثار الموقف الأمريكي مشاعر غضب جارفة لدى القيادة المنظمة للمؤتمر واعلنت ان هذا الموقف جاء نتيجة عمليات ضغط مكثفة من قبل الدبلوماسية المصرية اجهضت انعقاده في الهيئة الدولية. ربما قد ينطوي هذا القول على بعض الصحة، غير ان المراقب لمسار حركة المعارضة المصرية بشكل عام بما فيها المعارضة القبطية في الخارج يواجه بالعديد من التساؤلات التي لا يجد لها تفسيرا مقنعا او اجابات شاملة.

ولا شك ان طرح بعض تلك التساؤلات على كل من يهتم بشأن المعارضة المصرية سواء في الداخل او الخارج، لكي يشارك ويسهم في الحوار بتقديم تصوراته وفكره، يمكن أن يؤدي الى خلق رؤية مشتركة قد توحد الفكر واساليب الحركة وتصحح مسار المعارضة المصرية السياسية وذلك من منطلق أن الجميع يعاني في مصر من مظاهر سلبية عديدة، ليس فقط بالنسبة للأخوة الأقباط بل وللمسلمين ايضا الذين لهم النصيب الوافر من هذا الظلم وتلك المعاناة. ومن هذه التساؤلات نستعرض على سبيل المثال ما يلي: كيف تستطيع مختلف عناصر المعارضة المصرية ان تنجح في حركتها الخارجية والداخلية وهي تنطلق من مجتمع لا تربط مختلف عناصره علاقة اساسها الثقة الكاملة والقناعة الواضحة بوحدة الهدف والمصير والفكر؟ هل يمكن نجاح أى معارضة وطنية لا تنبع من باطن الوجود الجماعي ومن حقيقة الايقاع القومي التاريخي بكل ظروفه وحقائقه؟ لماذا تنفصل المعارضة القبطية المصرية بهمومها ومشاكلها مع النظام المصري عن باقي تيارات المعارضة المصرية الشعبية؟ وهل يمكن الفصل بين هموم ومشاكل شريحة من الشعب المصري عن هموم المجتمع بأسره؟ أليس من الأفضل ان تنضم المعارضة القبطية لدعم العمل الوطني المصري المعارض في الخارج ويتحالف الجميع لمساندة مختلف قوى المعارضة داخل مصر وذلك حتى تنتقل أم الدنيا من عصر الفوضي السياسية الى عصر ديمقراطي صحيح يفتح الآفاق أمام كل فئات الشعب المصري للحصول على حقوق المواطنة الكاملة وارساء دولة القانون الحر المستقل؟

متي تتفهم المعارضة المصرية فن توزيع الأدوار واساليب الحركة الواعية في ظل استراتيجية عمل موحدة بدلا من اللجوء الى اطراف ومنظمات خارجية اجنبية تجعلها عرضة وهدفا لحملات التشكيك في ولائها ومصداقيتها وربما لعمليات احتواء من قبل السلطة؟ وهل محاولة تدويل قضية الأقباط في مصر من شأنها أن تخدم أقباط الداخل ام انها سوف تفرز المزيد من عوامل المعاناة والانعزال؟ هل يمكن معالجة المشاكل التي تعاني منها مصر والمصريين على أساس طائفي؟ وما هي العوامل التي تحول دون بدء الحوار البناء بين المعارضة القبطية والمعارضة المصرية في الخارج والداخل؟

واخيرا لماذا رفضت الولايات المتحدة مبدأ تدويل قضية اقباط مصر واخراج المسألة القبطية عن دائرة الأمم المتحدة؟ هل الموقف الأمريكي يعكس حسابات استراتيجية جديدة تجاه ملف الطائفية في الشرق الأوسط؟ هل اصبحت الولايات المتحدة لا تفضل معالجة المشاكل التي تعاني منها مصر والمصريين على اساس طائفي؟ هل القرار الأمريكي يعكس نوعا من التحفظ على بعض مطالب اقباط مصر من منطلق حسابات عقلانية وقناعة بصعوبة تحقيقها او حتى المطالبة بها خاصة في الظروف المعاصرة؟ ام هل تدخل رئيس منظمة يهودية في نيوجيرسي ومحاولته تنظيم هذا المؤتمر في هيئة الأمم لتدويل قضية اقباط مصر والشرق الاوسط قد اثارت قلق وتشكك واشنطن من تداعيات مساندتها المباشرة لهذا المؤتمر وعمق تأثير نتائجه على مصالحها في الشارع المصري بل والمنطقة باسرها خاصة وان الاقليم بأسره يعاني من عمليات الارهاب الدولي؟ ام ان هذا القرار قد جاء منسجما مع سياق المبادرة الأمريكية الجديدة الخاصة بتحسين صورة الولايات المتحدة في الخارج، خاصة في الشارع العربي والاسلامي، وتصحيح الانطباع السائد عنها بكونها تسعى الى تقسيم المنطقة الى مجموعة من الدويلات الهشة تفصل بينها حدود عرقية ودينية ومذهبية؟ وما هي علاقة هذا القرار بالدروس المستفادة من التجربة العراقية؟

مجموعة من التساؤلات يصعب الرد عليها بشكل قاطع ولكنها تستحق الاجتهاد ومحاولة تفهم ابعادها للخروج بالدروس المستفادة منها التي يمكن ان تسهم في تصحيح مسار حركة المعارضة المصرية واساليب عقد التحالفات ووضع اسس جديدة لفن توزيع الأدوار بين جميع عناصر المعارضة بكل اطيافها السياسية والأيديولوجية سواء بالداخل او الخارج بشرط عدم اختزال طابعها الوطني. وحتى نبدأ هذا الحوار سأحاول طرح بعض الملاحظات والتصورات التى يمكن ان تكون صحيحة وقد تكون مخطئة وربما تتضمن شيئا من الصحة وكلها امور واجتهادات فكرية قابلة للتصحيح والتعديل والتطوير ولا عيب في ذلك.

الملاحظة الأولى: فن الممكن عند التفاوض

على الرغم من قناعتي الخاصة بضرورة فصل الدين عن السياسة الا ان التاريخ قد ترك للعاملين في الشأن السياسي والاستراتيجي بعض الدروس المستفادة نخص بالذكر منها ما يرتبط بهذا الحديث ويتعلق بفن الممكن عند التفاوض، أي فن المناورة والحسابات الواقعية وتطويعها للظروف المحيطة والمؤثرة على قضية الخلاف. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لقد خلص المؤتمر الأخير الى مجموعة من القرارات ذات الصلة بمشكلة الأقباط في مصر، التي لا يختلف احد على حق المطالبة بها والاصرار عليها، غير ان التوصية الثانية هي التي تستحق وقفة تمعن حيث تطالب «بالعمل على تعديل المادة الثانية من الدستور المصري بحذف عبارة» دين الدولة الاسلام «والعمل على تأكيد الهوية المصرية». لا شك ان هذا المطلب يمثل اشكالية سياسية وايديولوجية وعلمية أيضا وذلك في حالة الانفصال بالحديث من نطاق التصور الانفعالي وفلسفة الحركة الى نطاق الممارسة والتعامل مع الواقع. لقد درج الفكر السياسي على التمييز بين نوعين من المشاكل التي يمكن ان يتعامل بها أي قائد لحركة سياسية في نطاق تحركه الخارجي: مشاكل مصيرية وأخرى غير مصيرية. وقد وصل بعض المفكرين في هذا الشأن الى صياغة تلك الفرضية في تعبيرات رياضية لها اسقاطات سياسية مفادها أن هناك مشاكل لا تصلح لأن تطرح على مائدة المفاوضات، خاصة عندما يكون مكسب طرف فيها يمثل خسارة غير مقبولة للطرف الآخر. وبدون التطرق الى مناقشات بيزنطية أو سفسطة فكرية ولكن بلغة مبسطة فان أي مشكلة يكون حلها من خلال النيل من الذات القومية هي مشكلة مصيرية، الشرعية القومية واحدة ومطلقة ولا تقبل التجريح ولا التنازل. والعقيدة الدينية هي من العناصر القومية التي لا تعرف اسلوب التفاوض، خاصة عندما تكون الظروف المحيطة ملتهبة وغير مناسبة بكل المعايير لوضع هذا المبدأ على مائدة المفاوضات. ان فن المناورة السياسية يفرض على المشاركين في المفاوضات معرفة مسبقة عن حدود كل طرف في المناورة ومدى قبول التنازلات، خاصة عندما تكون نتائجها غير مقبولة في حسابات متخذي القرار. ان الاخفاق في ادراك تلك الحقائق هو ما يؤدي الى تعثر حركة المعارضة وربما يوقعها في نوع من الازدواجية في الفكر والحركة. نطرح في هذا الصدد على سبيل المثال التساؤل الآتي: هل يمكن للمعارضة المصرية بل والعربية في الخارج ان تنجح في عقد مؤتمر في مبني هيئة الأمم واشراك قيادات يهودية ومسيحية، امريكية وغير امريكية، واصدار بيان مشترك يطالب فيه بعدم جعل الدين جزءا من الذات القومية لدولة اسرائيل؟ وان صدر مثل هذا البيان فهل تقبل اسرائيل ان تكون دولة علمانية؟ لا اعتقد ذلك، علي الرغم من ان هذا التحول العقائدي قد يؤدي الى حسم الخلافات العربية ـ الاسرائيلية ويفتح الآفاق امام سلام حقيقي بين شعوب المنطقة واستقرار الاقليم باسره، بل وربما تحقق اكثر من ذلك حيث ان اصدار مثل هذا القرار من الجانب الاسرائيلي قد يؤدي الى جعل الفكرة الدينية تفقد جاذبيتها كأحد ادوات ادارة الصراع في المنطقة وخارجها.

اما الاشكالية الأخرى في البيان الصادر عن المؤتمر فهي تتعلق بالمطالبة بتأكيد «الهوية المصرية» دون اعطاء التفسير الواضح للمعني المقصود في هذا الشأن. فمن المتعارف عليه علميا ان الهوية هي التعبير عن الذات أو «الأنا» التي تتشكل من عناصر كثيرة حيث تعتبر العقيدة الدينية عنصرا هاما بل اساسيا من ضمن عناصر تشكيل هوية الانسان، فكما هناك مصري مسلم هناك مصري قبطي وكلاهما مصريان يحملان في وجدانهما تراثا حضاريا فرعونيا يمتد الى آلاف السنين ولكنهما في نفس الوقت ينتميان الى الواقع العربي بحكم اللغة والتاريخ والجغرافيا والمصير بل والوجود ذاته. ان دراسة مسألة الهوية والأزمات المتعلقة بها تعتبر من الأمور المعقدة التي لا يمكن اختزال عناصرها ببساطة أو بدون معرفة علمية شمولية لديناميكية عملية بنائها وتشكيلها ومراحل تغيرها. لذلك يصبح من المطلوب تقديم تنظير واضح لمعنى ومفهوم ومقومات «الهوية المصرية» كما تراها المعارضة القبطية وذلك من اجل خلق وحدة فكرية وارضية مشتركة للتوفيق في الحركة بينها وبين باقي اطياف المعارضة المصرية الوطنية.

الملاحظة الثانية: تتعلق باقحام مشكلة مسيحيي لبنان في قضية اقباط مصر

ربما لا يخطىء القول بأن اقحام مشكلة مسيحيي لبنان في قضية أقباط مصر في هذا المؤتمر الأخير هو خطأ استراتيجي كان من الممكن للقيادة القبطية المعارضة الابتعاد عنه وعدم الانزلاق فيه. ان مسألة الاختلاف الديني والطائفي والمذهبي في لبنان تختلف في تاريخها واصولها كل الاختلاف عن طبيعة العلاقة التي تربط بين الشريحة القبطية المصرية وطبيعة علاقاتها وموضعها في نسيج المجتمع المصري كوحدة متكاملة. ان الاختلاف الطائفي في لبنان يمثل ركنا اساسيا من النظام السياسي والاجتماعي العام الذي قامت على اساسه الدولة اللبنانية. واستمر هذا البناء الطائفي قائما ومستقرا ويتمتع بقبول وشرعية شعبية من جميع الأطراف حتى هزيمة 1967 عندما بدأت قوى داخلية وخارجية تتدخل في الشأن اللبناني، تدفعها مصالح وأطماع خاصة، فأخلت بأسس توازن هذا النظام الطائفي القائم والمستقر منذ مولد الدولة بالتالي تقوضت اسس وقواعد ارتكاز البنيان وفقد لبنان الكثير من أرواح ابنائه واختزلت قدرات ريادته الثقافية التاريخية في المنطقة وتحول الى مسرح للقتال بين الطوائف والمذاهب والأديان.

أما وضع اقباط مصر فهو يطرح رؤية وحقائق مغايرة بل ومعاكسة للوضع الطائفي اللبناني. فمنذ دخول الشعب المصري الى الاسلام وحتى عصر الرئيس الراحل انور السادات كان اقباط مصر يمثلون جزءا لا ينفصل عن نسيج المجتمع المصري ويشكلون عنصرا هاما وفاعلا في تاريخ مصر الثقافي والسياسي والحضاري بل والتحرري ايضا. ان استقلال مصر عن الاستعمار البريطاني وتحقيق معجزة انتصار اكتوبر عام 1973 هما في الحقيقة انجازات لم تتحقق الا من خلال ارتواء تربة مصر بمزيج من دماء ابنائها المسلمين والأقباط. وهذه حقائق تاريخية مسجلة لا يستطيع احد ان يقلل من شأنها أو يتجاهلها. ولكن لظروف خاصة وأخطاء ارتكبتها القيادة السياسية اوجدت مناخا شاذا في مصر دفع بعض الأقباط للبدء في التفكير والسلوك على اساس طائفي كأقلية داخل وطنهم. وفي ظل تنامي بعض الظواهر الاجتماعية والفكرية والثقافية الغريبة والمستجدة على المجتمع المصري بل وعلى طبيعة ومقومات الشخصية المصرية بدأ اقباط مصر ينعزلون بهمومهم في صمت عن المجتمع. ومع هذا الانعزال والانفصال وقلب الأوضاع الطبيعية التاريخية بدأت المشاكل والمعاناة للجميع، مسلمين وأقباط. المعنى المقصود هنا ان الأساس في البناء الاجتماعي المصري هو الوحدة والتكامل، أما الانفصال والانعزال فهما ظاهرة مؤقتة تنضم الى العديد من الظواهر العبثية المتطفلة الأخرى والمستجدة التي لا موضع لها في سياق التطور التاريخي للمجتمع المصري.

ومن ثم يصبح المطلب الحيوي الآن لا يتمثل في محاولة تضخيم وتصعيد الخلاف بين الأشقاء بل يفرض ضرورة اعادة الأوضاع الى اصولها التاريخية أي الى وحدة وتماسك وتوازن المجتمع المصري بكل عناصره الاسلامية والقبطية. ويحق القول في هذا الصدد انه ليس من العدل أو الانصاف الادعاء بان مسؤولية اعادة الأوضاع الى اصولها وتجفيف منابع الخلاف تقع على كاهل اقباط مصر فحسب بل انها في الواقع مسؤولية مشتركة تقع على عاتق مختلف عناصر المجتمع المصري بكل مؤسساته السياسية والثقافية والأمنية، وذلك حتى يظل هذا الخلاف لا يخرج عن حدود كونه قضية محلية ووطنية لا دخل للأجنبي فيها من قريب أو بعيد.

* استاذ علم (الجيوبوليتيك) في الجامعات والكليات العسكرية المصرية وجامعة الدول العربية (سابقا) مدير مركز الحوار والدراسات ورئيس تحرير صحيفة «المنصة العربية» التي تصدر في الولايات المتحدة
Email:melhussini@aol.com

آفاق التعايش العربي ـ الكردي في سورية

معقل زهور عدي*

■ يحتاج الأمر لشيء من الخروج من أسر حوار الطرشان الدائر حاليا بين بعض النخب الكردية والعربية، والتأمل في مستقبل التعايش العربي ـ الكردي في سورية، فالأكراد لن يهاجروا من سورية وكذلك العرب بالطبع، وهم محكومون بالتعايش الذي استمر مئات السنين دون ان نسمع في التاريخ عن اضطهاد العرب للكرد أو الكرد للعرب، ما نعرفه هو تاريخ مشترك لعب فيه الأكراد دورا هاما وايجابيا في الحضارة العربية الاسلامية، وشاركوا فيها في الغنم والغرم، في الدفاع عن الأرض والقتال ضد الغزاة كما فعل نور الدين الشهيد وصلاح الدين الأيوبي وصولا الى ابراهيم هنانو، وفي تبوؤ الحكم وانشاء الممالك والدول ومنها مملكة حماة الأيوبية التي يعتبر أحد ملوكها الكردي (أبو الفداء) رمزا للعدل ومحبة الحضارة والعلم والأدب العربي حيث لم يكن في ذلك الوقت لحسن الحظ مكان للمتعصبين الأكراد الذين ظهروا (لسوء الحظ) في عصرنا أمثال الذين يحاولون في كردستان العراق اليوم محو كل ما هو عربي بدءا من الأبجدية وليس انتهاء بغسل التاريخ من كل ما هو مشترك وثمين بين العرب والأكراد، وفبركة تاريخ آخر يشطب أكثر من ألف عام ليعود لفضاء الألف الثاني قبل الميلاد في رحلة اسطورية على خطى بعض المارونيين المتعصبين الذين قفزوا فوق أصولهم القبلية العربية (عشائر عربية سكنت أواسط سورية قبل هجرتها الى لبنان) ليحاولوا فبركة تاريخ خاص يتماهى مع الحضارة الفينيقية، وينقطع بعدها لعدة آلاف من السنين حيث لا شيء سوى عروبة بدوية صحراوية تنتظر مخلصا حضاريا مثل فرنسا.

باستثناء مسألة تجنيس الأكراد غير المجنسين (وقد كان عدم تجنيسهم بالطبع خطأ غير مبرر)، والسماح للأكراد بالتمتع بلغتهم وثقافتهم، لا توجد في سورية مشكلة كردية حقيقية سوى ما تريد بعض النخب النفخ فيه متشجعة بالحالة الكردية في العراق دون ادراك للفرق الكبير بين وضع الأكراد في العراق ووضعهم في سورية، ومتشجعة ـ ولنكن صريحين ـ بالحملة الأمريكية على العراق والمنطقة، معتبرة ان الفرصة قد لاحت للاستقواء بالأمريكان وحلفائهم لانتزاع حقوق غير حقيقية والانقلاب على التعايش العربي ـ الكردي.

تمثل مثل تلك النزعة اتجاها انتهازيا مكشوفا، ومحاولة لصعود نخب كردية نحو الثروة والسلطة كما حدث في كردستان العراق، بالتحالف مع الأمريكان وانتهاج سياسة فرض الأمر الواقع حيث لاحاجة للوقوف عند المبررات التاريخية، أو الحقائق الديمغرافية، ولا لضرورات التعايش المستقبلي بين الأكراد والعرب.

لا يمكن تأسيس التعايش سوى على الوضوح، والعقلانية، والتسامح، وللأسف فان ذلك لم يتوفر حتى الآن، كل ما أمكن انجازه هو اقامة بعض جسور الحوار وهو انجاز هام بحد ذاته، لكن البقاء عنده لن يقدم الشيء الكثير في النهاية.

من وجهة النظر العربية لا يمكن القبول بفكرة كردستان الغربية بأية طريقة، دع عنك مسألة التاريخ، وقد قرأت كثيرا مما كتب عن الحوريين والميتانيين كأصول محتملة (غير ثابتة علميا) للأكراد فضلا عن أن وجودهم (الحوريين والميتانيين) قد تلاشى تماما بما يزيد عن ألف سنة قبل الميلاد حين بدأت القبائل الآرامية السامية تكتسح منطقة الجزيرة وبلاد الشام لتهيمن فيها هيمنة ديمغرافية وحضارية تامة حتى قضت على ممالكها الحملات الآشورية المتعاقبة دون ان تستطيع القضاء على الوجود الاجتماعي والحضاري للآراميين والذي استمر طاغيا حتى الفتح الاسلامي لنصيبين التي كانت حاضرة الجزيرة ثم أصبحت مركزا هاما لترجمة الكتب من السريانية الآرامية الأصل الى العربية.

فأي منطق يمكن أن يتساهل بشطب تاريخ مستمر يمتد من 1200 سنة قبل الميلاد على الأقل لصالح فترة محدودة قبله تلاشى وجودها الحضاري بصورة تامة، هذا ان كان في نظرية الحوريين والميتانيين كأصول للأكراد شيء من الحقيقة وهو أمر غير مؤكد علميا حتى الآن.

أعود للقول بغض النظر عن المسألة التاريخية هناك وقائع ديمغرافية قاسية بالنسبة لأصحاب فكرة كردستان الغربية، فنسبة الأكراد في الجزيرة لا تكاد تصل الى 50 بالمئة عدا مدينة القامشلي، فلو اننا افترضنا كيانا كرديا هناك لكان لديه قومية أخرى تصل نسبتها الى ما يزيد عن 50 بالمئة، واذا أصرت تلك القومية على حقوقها في تقرير المصير فلن يبقى من كردستان الغربية شيء، فهل يخطط المتعصبون الأكراد للتخلص من القومية الأخرى بواسطة التطهير العرقي؟

واقعيا لا يوجد بلد في العالم يتمتع بنقاء عرقي، واذا أردنا اعادة تقسيم الدول حيثما ثمة أقلية عرقية لما بقيت دولة واحدة على وجه الأرض، ويغدو الأمر أكثر عبثية حين تكون الأقلية بحدود الـ10 بالمئة وموزعة على مناطق واسعة ضمن الدولة كحال أكراد سورية.

اذن أقول بصراحة ان التمسك بفكرة كردستان الغربية، وبناء خطاب سياسي مزدوج يلمح تارة الى مفهوم الوحدة الوطنية وتارة الى الحق في الانفصال في كردستان الغربية لا يصلح أساسا لبناء الثقة واستمرار الحوار.

الأمر الآخر الهام أننا نريد تعايشا كما تعايش الشعبان مئات السنين، تعايش الارتباط بالأرض والدفاع المشترك عنها بوجه الغزاة والطامعين، تعايش وحدة المصير الذي لا يمكن تأسيسه حين يرسم طرف سياسته المعلنة أحيانا وغير المعلنة أحيانا أخرى على أساس الاستقواء بقوى الهيمنة الأمريكية ووجودها العسكري الاحتلالي في العراق.

مثل تلك السياسة قصيرة النظر سوف تنهار مع انهيار احتلال العراق الذي بدأت تظهر بوادره مع العجز الأمريكي على السيطرة واستمرار المقاومة وتجذرها.

باختصار الشراكة في الوطن الواحد بعيدا عن أية أفكار انفصالية وبوضوح، والانخراط في نهج مقاومة مشروع الهيمنة الأمريكي للمنطقة وأدواته ومنها احتلال العراق هما معا أساس بناء الثقة والتعايش بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي، ولئن كان ذلك لا يناسب بعض النخب الكردية الطامحة للصعود للثروة والسلطة على أكتاف الجماهير الكردية الفقيرة عن طريق شحنها بالتعصب القومي فهو بالتأكيد يناسب تلك الجماهير ومصالحها البعيدة المدى، كما يناسب الجماهير العربية التي تحب انتماءها وتتمسك به بقدر ما تمقت التعصب القومي أيا كان مصدره.

* كاتب من سورية

جندي «شعب الله المختار»

يحيى اليحياوي*

ليس لدي أدنى شك أن رجال المقاومة الفلسطينية (عندما قرروا تنفيذ عملية الهجوم على موقع عسكري اسرائيلي محصن بمعبر كرم أبو سالم نهاية شهر حزيران (يونيو) الحالي) انما كانوا يعلمون علم اليقين أن تبعات ما هم عازمون على القيام به ومقدمون على تنفيذه سيجلب لأبناء شعبهم مزيدا من الحصار والتجويع والاغتيال بالجملة وتأنيب ما فضل من «رأي عام عالمي» ... لم يؤنب بعد ضد «الارهاب الفلسطيني المتزايد».

وكانوا يعلمون علم اليقين أيضا، أن «جيش الدفاع الاسرائيلي» كان يلجأ لمعاقبة الفلسطينيين جماعيا لأدنى وأتفه الأسباب، فما بالك وقد اخترق شبان صغار تحصيناته من تحت الأرض فباغتوه من حيث لم يدر وقتلوا منه زمرة وأسروا جنديا وعادوا لمواقعهم في غفلة من مراصد المخابرات وأعين الرادارات واشارات الحواسيب وطائرات الرصد والأسلاك الشائكة المكهربة وما سواها.

وكانوا يعلمون علم اليقين، فضلا عن كل هذا وذاك، ان عملية نوعية من هذا القبيل التي أدهشت جنرالات اسرائيل وكسرت كبرياءهم، لن تمر بسلام سيما في ظل حكومة اسرائيلية جديدة تنقصها كاريزما رجل امتهن القتل والتدمير، لكنه يرقد منذ مدة بغيبوبة تامة هي الى الموت أقرب بكثير منها الى الحياة.

واذا كان الشبان المقاومون السبعة قد راهنوا منذ البدء (والغنيمة الثمينة من بين أيديهم) على مبدأ مقايضتها بمئات الأطفال والنساء الذين تعتقلهم اسرائيل تحديا لكل القوانين والشرائع، وأنهم لن يساوموا بهذا الشرط (دونما تلويح من لدنهم بقتله)، فلأنهم على قناعة (ونحن نشاطرهم اياها شكلا وبالمضمون) بأن لا سبيل آخر لاطلاق سراح بعض من أبناء طينتهم في تعذر سبل ادراك ذلك ارتكازا على اتفاقات موقعة أو تعهدات معتمدة أو «مشاريع حلول» طال أمد انتظار تحقيقها بأرض الواقع.

وعلى الرغم من تواضع الثمن المطالب به (قياسا الى واقع الاحتلال وتهويد الأراضي وآلاف المعتقلين واستهداف المقاومين بالطائرات وعبر المستعربين)، فان دولة «شعب الله المختار» رفضته جملة وتفصيلا و«أمرت» المقاومين باطلاق سراحه دون شروط، والا لتكفل «جيش الدفاع» بذلك حتى وان تطلب منه الأمر تدمير البيوت من على رؤوس اصحابها بحثا عنه.

لا يخرج سياق تدمير محطة الكهرباء اليتيمة بغزة (وادخال أكبر منطقة كثافة بالعالم بظلام دامس) ولا تدمير الجسور ومحاصرة المدن بالضفة الغربية ومطاردة الشباب المقاوم للدبابات حتى من بين ظهراني المساجد والمقابر...لا يخرج عن منطوق وعيد رئيس وزراء اسرائيل تماما كما لم يخرج اختطاف وزراء حماس ونوابها بالبرلمان عن منطوق وزيره في الدفاع... وهو «مغربي» مثلي بسخرية من جغرافية الانتماء وظلم قوانين البشر التي تبقي على الانتماء حتى بانتفاء الولاء.

ولهذا السبب، فان تعذر الوساطة المصرية مثلا لاطلاق سراح هذا «الجندي/الضحية» لم تفلح في بلوغ ذلك، ليس فقط بسبب استهانة ما بـ«دور الرئيس مبارك» (وهوالمستقبل لأولمرت مؤخرا بكثير من الحفاوة)، ولكن على اعتبار (يقول الاسرائيليون) ان «اطلاق سراح الجندي الأسير شيء» والنظر فيما بعد (وفيما بعد فقط) في مسألة الأسرى الفلسطينيين شيء آخر... ولكل سياقه وفق ما يقولون... وهم، على أية حال، أوقفوا مؤقتا الحملة العسكرية الشاملة على غزة والضفة «اكراما» لمصر ورئيسها.

واذا كان البعض يدفع بطرح أن ما تقوم به اسرائيل من قصف وتدمير وقتل ومطاردة واختطاف للوزراء والنواب انما يدخل في خانة تصميمها على تقويض الديمقراطية الفلسطينية واسقاط الحكومة الشرعية المتأتية منها، بدليل (يقول ذات الطرح) أنها لم تعمد الى اختطاف أحد من «زعماء فتح» (ولا ضيقت على القاطن منهم بالقدس) ولا حاصرت مقر «الرئاسة» ولا ضيقت على أحد مما أضحت الفضائيات ملجأه «ومصدر شرعيته الوحيد»، فان ذات الطرح لا يبدو بالدقة الظاهرية التي قد يشي بها لأول وهلة:

ـ فحكومة حماس، منذ يوم تشكيلها، محاصرة، مقيدة الجناحين، مضيق على حل أفرادها وترحالهم... والكل (اسرائيل تأكيدا ولكن أيضا «رموز أوسلو») يتربص السبل لدفنها... فلم تكن تنتظر بالتالي الا رصاصة الرحمة التي أطلقت اسرائيل جزءا منها عبر اختطاف أعضائها (أعضاء حماس أعني) وبعض من ركيزتها التشريعية، وأطلق «رموز السلطة» الجزء المتبقي من ذخيرتها عندما أعلن الناطق باسم حركة فتح بالمجلس التشريعي أن ثمة «فراغا قانونيا على رئيس السلطة ملئه بناء على صلاحياته».

ـ وحكومة حماس كانت تعي جيدا أنها لن تستطيع تنفيذ مشروعها بالسهل الهين، ليس فقط بحكم الحصار «الدولي» المطبق عليها (وحصار ذوي القربى أيضا)، ولكن أيضا لاستحالة المزاوجة بين ممارسة السلطة (أية سلطة بالمحصلة؟) وصيانة المقاومة... في وضع احدى سماته الأساس احتلال عسكري متجبر ومشروع سياسي (مرتكز عليه) يقضم الأخضر واليابس دونما رادع مادي أو أخلاقي يذكر.

من نافلة القول، بهذه النقطة تحديدا، ان عملية الشبان السبعة انما اتخذت كذريعة اضافية (ضمن ذرائع أخرى قائمة) من لدن اسرائيل مباشرة وكمدخل عملي «لسلطة أوسلو» (أو ما تبقى منها) لتعويض حكومة كانت أخف النعوث الموجهة الى طروحاتها «عدم واقعيتها» و«قصر النظر السياسي» الذي يطبعها.

يبدو لنا، على ضوء هذا، أن الأمر (بالنسبة لاسرائيل) انما يتجاوز بكثير مسألة الجندي الأسير (أو المستوطن المغتال) ويتجاوز حكومة حماس (والسلطة أيضا) انه مرتبط بعقدة نفسية تركبت لدى قادة اسرائيل وعلى طول الانتصارات التي حققوها بمواجهة العرب والفلسطينيين: عقدة قطع دابر كل من يتجرأ على «شعب الله المختار» بالكلام... فما بالك لو عمد الى أسر عنصر من مؤسسة هي حامي ذات الشعب ومصدر فخره منذ العام 1948!

لقائل يقول: وما الضير لدى اسرائيل لو راوغت فأطلقت بعضا من الفلسطينيين مقابل الافراج عن جنديها بالأسر، ثم عاودت فيما بعد ذلك الى سجنهم من جديد؟

وما الضير لديها (اذا كانت حقا متخوفة على حياة جنديها) أن تقدم بعضا من الوعود ثمنا لتحرير سجينها، ثم تتنكر لها فيما بعد... وهي خبيرة بذلك بكل الأحوال؟

وهو قول لربما راود قادة اسرائيل، لكنهم استبعدوه قطعا لسبب بسيط مفاده: أنهم لا يريدون خلق سابقة في تعاملهم مع «الارهاب الفلسطيني» (مع كل الفلسطينيين بالمحصلة) كي لا يغدو بمقدورهم مستقبلا «التجرؤ على أسيادهم».. مجرد التجرؤ.

* باحث وأكاديمي من المغرب

غلعاد شاليت ستذكر وتقول عنا

ناصر عطا الله*

■ غلعاد شاليت لا تحزن أنت في غزة الآن، عندنا بحر أزرق وخبز لذيذ، وبعض الأطفال الذين أخطأتهم نارك ولم يصلهم الموت، ولكن وصلهم منك الجوع، لا بأس سنوفر لك الدواء لجرحك، وسنحصل عليه من الاحتياطي القليل، وستكون بخير، لا تقلق لن نقربك بسوء ولن نسلمك الى صديقك الحميم الموت سنبعده عنك ونردك الى زهرة الحياة، وستكلم عنا غدا عندما تعود، وستكتب مذكراتك بهدوء قرب نافذة تطل على قرية خضراء مسهولة بالعشب ورائحة البرتقال، وستذكر مرورك هذا، وأنك رأيت شجراً كثيراً مقطوعاً وبيوتاً مهدمة، ومقابر كثيرة لشبان صغار وبقايا حارات مسكونة بالحفر العميقة، تذكر أنها من صناعتكم.

غلعاد شاليت أنت الآن ضيفنا رغم لباسك العسكري، ورغم تنفيذك الأوامر باطلاق القذائف علينا، تصيب من تصيب، لا يهمك في الأمر غير أنك جندي عليه قضاء دوامه الرسمي وتنتهي منه، حتى تتقاضى راتبك آخر الشهر، أتعلم يا غلعاد أنني لم أتقاض راتبي منذ أربعة أشهر ولو سمحتَ لي باطالة وجودك معنا حتى تزور بيتي وتتعرف على أطفالي وتسألهم بنفسك ماذا يشتهون الآن، ولماذا لم يسافروا كما كانوا يخططون قبل انتهاء المدارس الى أهلهم البعيدين المنوعين من زيارتنا هنا، واسأل ان شئت أصغرهم لماذا أصبحت أنا والدهم قاسياً جداً عليهم هذه الأيام، انفرد به، ربما يخاف مني، اذا قال انني لم أعطه مصروفه منذ شهر صدقه، تعال وادخل مطبخي سأفتح لك الثلاجة ولا تتأفف من الفراغ الجالس فيها، لا تهتم الى جارتي فهي أرملة قتل زوجها عرضا عندما قصفت قواتك الجوية سيارة في شارع الشيخ رضوان في غزة، وتذكر هي أن زوجها كان يحمل لها فستانا جديدا لكي يحتفلا معا بعيد زواجهما الأول، لكنه عاد مكفونا وترملت هي، وربما أصيبت بعقدة النقص أو ندب الحظ، ستعود يا غلعاد الى بيتك وتصحب فتاتك الى مرقص صاخب وتنسى أنك لطخت يدك ببريئة قتلت أو شجرة قطعت، أو سقف بيت سقط على من تحته، لا بأس ستكون شاهداً صغيراً جداً على ما تصنعه آلتك الحربية بشوارعنا الضيقة، وما تفعله أدمغتكم الماكرة بنا، ستأكل معنا من أجود ما عندنا ونعرف تماما أنه لا يليق بجندي مثلك، له ثلاث وجبات مختلفة في اليوم الواحد، ويصحب طعامه شراب أمريكي لذيذ، وبعض البسكويت وقطعة حلوى، تحملنا فنحن لسنا أنتم، وأنتم حاصرتمونا كثيراً ويبستم عروقنا بما أوصلنا الى حد اختطافك، ودعوتك القسرية الينا، حتى تعرف أنك والذين معك، تخطئون جدا بحقنا، وتصرون على حقننا بالموت.

غلعاد شاليت ما كنا حفرنا نفقاً ولا رمينا صاروخاً متواضعاً على برجك العسكري لو أنك وقائدك ما أسرفتما في موتنا، أتذكر هدى غالية التي قتلتم أهلها جميعاً ليس لشيء سوى لأنها صدقت الفرح يوم الجمعة، وذهبت معهم الى نزهة بحرية وعاد